اسرائيل والمفاوضات متعددة الطرف

تولي الولايات المتحدة الاميركية المفاوضات متعددة الطرف اهمية واولوية على المفاوضات الثنائية بين الاطراف العربية والاسرائيلية، من دون ان تتجاهل الانعكاسات المتبادلة بينهما، او تقلّل من احتمالات ان تتوصل الثنائية الى فرض الجمود على المتعددة، وبالتالي عرقلتها. لكن ايّاً من الاطراف، بما فيها الطرف الاسرائيلي، لا يملك القدرة على قلب الطاولة لتعطيل المسار الذي رسمه راعيا المؤتمر.

ففي موسكو، افتتح المؤتمر التنظيمي للمفاوضات متعددة الطرف بتاريخ ٢٨ ـ ١٩٩٢/١/٢٩، وهي المرحلة الثالثة من عملية السلام في الشرق الاوسط التي بدأت في مدريد وتتابعت في واشنطن، في حضور ممثلين لعدد كبير من الدول العربية، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي الست والاردن ومصر والمغرب وتونس. امّا سوريا ولبنان فقد قاطعتا جلساته احتجاجاً على عدم احراز تقدّم في المفاوضات الثنائية التي سبقته.

امّا المفاجأة فكانت في وصول وفد فلسطيني برئاسة رئيس الوفد الفلسطيني، فيصل الحسيني، الى موسكو، وسط مساعي لحل عقدة التمثيل الفلسطيني، بعد قرار قيادة م.ت.ف. المشاركة بوفد مختلف عن وفدها في المفاوضات الثنائية. لكن راعيي المؤتمر، رفضا التركيبة الجديدة للوفد الفلسطيني كما عرضها رئيس الوفد، والتي ضمت اضافة اليه كل من: د. كميل منصور، د. زكريا الآغا، د. صائب عريقات، د. انيس فوزي القاسم، زهيرة كمال، غسان الخطيب، ود. يزيد الصايغ. ولهذا بقي الوفد الفلسطيني خارج قاعات المؤتمر. كما ان الامم المتحدة امتنعت، هي الاخرى، عن المشاركة في اعمال المؤتمر بسبب عدم تسلّمها دعوة للمشاركة بصفة الشريك الكامل وليس المراقب الصامت، على غرار ما جرى في مؤتمر مدريد.

في الجلسة الافتتاحية، تحدّث وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، الذي أعرب في كلمته عن عدم الرضا الكامل ازاء ما تحقّق حتى الآن، لكنه رأى انه لا بدّ للعملية، التي بدأت في مدريد، ان تؤدي، في النهاية، الى سلام شامل على أساس قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨. وكشف النقاب عن الاتفاق على تشكيل خمس لجان عمل هي: لجنة مراقبة التسلّح والامن الاقليمي؛ لجنة التنمية الاقتصادية؛ لجنة البيئة؛ لجنة تطوير مصادر المياه؛ ولجنة شؤون اللاجئين (هآرتس، ١٩٩٢/١/٢٩).

الجدير ذكره، ان فكرة عقد مؤتمر اقليمي لبحث هذه القضايا بين دول المنطقة وردت في مبادرة اسرائيلية في كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، في ذروة تنظيم الائتلاف المناهض للعراق، حيث افترضت اسرائيل انه في ضوء الجامع المشترك بين دول المنطقة على خلفية علاقاتها مع الولايات المتحدة الاميركية سيسهل القيام بهذا العمل. واعتقدت، كذلك، أن المسار متعدد الطرف سينحصر، فقط، في إطار القضايا المدنية ـ الاقتصادية، وقضايا التطوير. لكن خلال عملية تشكيل اللجان، أضيف اليها، خلافاً لرغبة اسرائيل، قضية نزع السلاح وقضية اللاجئين التي اقترح اقامتها الفلسطينيون والدول العربية.

ومن جهته، القى وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، كلمة حافلة بالعبارات العاطفية، وخالية، في الوقت نفسه، من اقتراحات او عروض ملموسة. وذكر ان السلام في المنطقة أشبه ما يكون بـ «قوس قزح، في متناول اليد، ولكنه، في الوقت نفسه، بعيد المنال» (معاريف، ١٩٩٢/١/٢٩). ولخّص ليفي في مؤتمر صحافي، نتائج اليوم الاول من المؤتمر بأنها «تبعث على الارتياح»، مشيراً، بشكل خاص، الى مشاركة وفود من بلدان عربية ليس لها حدود مع اسرائيل (هآرتس، ١٩٩٢/١/٢٩). ومن ثمّ وصف المؤتمر بأنه «انتصار لاسرائيل»، وقال: